عارف الشماع

هل الخليفة عمر بن عبدالعزيز سيكون البديل؟

يبدو أن حسابات المعارضة ومراهنتها على الشارع بدأت تتراجع عما كان يتوقع منها لا سيما بعد تصعيدها الأخير للأزمة السياسية ورفضها شكلاً ومضموناً لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية الأمر الذي برهن لكل فرد في الوطن أن المعارضة مبيتة شراً لهذا الشعب وأن المصالح الوطنية التي طالما تغنت بها ورقصت على أوتارها كان مجرد هدف أرادت استغلاله للوصول إلى الفوضى والتخريب تنفيذاً لرغباتها في تصفية حسابات متراكمة مع المنظومة السياسية الحاكمة.

الكل من أبناء الوطن الشرفاء لا ينكر أن هناك فساداً ولا بد من اجتثاثه من كل المؤسسات والوزارات الحكومية وأن المعارضة التي قررت النزول إلى الشارع كانت جزءاً ضخماً من هذا الفساد لكن ما يأسف عليه أبناء الوطن هو انحراف المعارضة عن مطالبها في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وانخراطها الكامل في مسار غير ديمقراطي لا يخدم تطلعات أبناء الشعب وهذا ما أدى إلى مراجعة وجهات النظر لكل وطني تجاه ما تقوم به المعارضة من خرق واضح ولا شك فيه للشرعية الدستورية.

لست في معرض الدفاع عن المنظومة الحاكمة في هذا الوطن وإنما المسئولية الوطنية تجاه ما يحدث هي ما تجعل كل فرد في هذا الوطن يقف بكل صلابة لمواجهة كل التحديات التي تحدق بالوطن وقد آن الأوان للعقلاء أن يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية تجاه ما يجري وآن الأوان لإيقاف ديناميكا الفوضى والتخريب التي تريد أن ترمي بالوطن في الهاوية.

أجزم أن الحكمة اليمانية لا زالت حاضرة بقوة وهي تتابع بدقة ما حصل في تونس ومصر وما يحصل في ليبيا وعمان والبحرين الأمر الذي يجعل من هذه الأحداث درساً نظرياً وعملياً لكل من يريد أن يقحم الوطن ويزج به في أتون العاصفة المدمرة التي اجتاحت الوطن العربي.

الشيء الجميل أن أبناء الوطن باتوا يدركون حقيقة ما يدور خلف الكواليس من مؤامرات تستهدف تفتيت اللحمة الوطنية عبر حرب إعلامية غير مسبوقة في تاريخ الوطن العربي،كما بات اليمانيون يعرفون أن من يطالبون برحيل فخامة رئيس الجمهورية ليسوا إلا حفنة من عملاء ينفذون أجندة خارجية وأن البديل لن يكون الخليفة عمر بن عبد العزيز.

عجائب المحلل السياسي !!!

خالد صالح الماوري

●،، إن مما يثير اشمئزاز المشاهد العربي بصورة عامة واليمني بصورة خاصة أن تستضيف قناتا الجزيرة والعربية بعض الصحفيين والمحللين السياسيين كما تسميهم هي ممن ينتمون إلى دول ليست ديمقراطية ولا يوجد فيها حرية رأي وتجد أولئك المحللين يتكلمون عن اليمن وكأنهم في أعلى مراتب النظام الديمقراطي وعلى سبيل المثال لا الحصر ضيوف قناة العربية مساء يوم الأربعاء الموافق2011/3/2 م أحدهم مدير تحرير صحفية الحياة والآخر قيل أنه صحفي وكاتب كويتي فالأول يتخوف من توحد الشعب الليبي ضد التدخل الأجنبي الذي من وجهة نظره يجب أن يكون هناك تدخل أجنبي للإطاحة بالنظام الليبي!! والثاني يتكلم عن الشأن اليمني وكأنه لا يعلم أن النظام قائم على الديمقراطية والتعددية الحزبية وأن الشعب يمارس حقه في الحكم عبر انتخاب ممثليه في البرلمان ويختار رئيسه عبر الاقتراع السري المباشر؟ والمضحك والمبكي في آن واحد أن يتكلم الأخوة المذكورون عن اليمن بلغة مثيري الفتنة والفوضى بحجة إسقاط النظام والبحث عن الحرية والديمقراطية!!! متناسين أن أنظمة الدول التي ينتمون إليها هم قائمة على النظام الملكي الفردي وهي إحدى صور الأنظمة الدكتاتورية المطلقة والتي تسمى بعضها باسم ملوكها وتطمس فيها هوية الفرد والشعب تحت مسمى صاحب الجلالة والسمو!! ونحن في اليمن نحترم إرادة تلك الشعوب طالما وهي راضية بالعيش تحت ظل ذلك النوع من الحكم ولم نفكر يوماً بمغازلة معارضيها في الخارج عبر وسائل الإعلام التي تقاول زراعة وصناعة الفتن والسعي إلى تخريب كل ما هو آمن مستقر!! إلى مثل هؤلاء المحللين نقول اعلموا يا أنصاف المثقفين أن اليمن دولة قائمة على النظام الجمهوري الديمقراطي أقامها شعبها العظيم بعد ثورته المباركة في ٢٦ سبتمبر عام 1962م وأكتوبر1963 م وترجمه أهدافها في٢٢ مايو عام1990 م ولولا المؤامرات التي يحيكها أعداء اليمن بين الحين والحين التي تنطلق بعضها من بعض الدول الشقيقة لكان وضع اليمن أفضل مما هو عليه اليوم اقتصادياً وسياسياً.. وما يؤكد ذلك أيضا أن يركز أولئك المحللون السياسيون على المظاهرات التي تديرها أحزاب اللقاء المشترك المعارض وأنها هي وحدها إرادة الشعب ويتجاهلون عن تعمد تلك المسيرات الحاشدة التي تخرج في كافة محافظات الجمهورية التي تدعو إلى الحوار وترفض الفوضى وترفض التخريب وتدعو إلى الأمن والاستقرار وتدعو إلى إجراء الانتخابات!! فبالله عليكم هل إرادة الشعب هي التي تدعو إلى الأمن والاستقرار وإجراء الانتخابات أم أنها التي تدعو إلى الفوضى والتخريب؟ ألا يستحي مثل أولئك الصحفيين ومسئولي القنوات من المثل القائل» من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة« هل يعتقدون أن المشاهد يجهل نوعية أنظمة الحكم في تلك البلدان!! ونقول لهم إذا كنتم دعاة الحرية والديمقراطية فعلاً فلا توجهوا دعواتكم المشبوهة للشعب اليمني فإن لدينا من الحرية والديمقراطية ما لو وزع على دول العالم الثالث لوسعتهم وجهوا دعواتكم إن كنتم تجرؤون إلى إصلاح أنظمة دولكم السياسية التي تعيش أبشع صور أنظمة الحكم الدكتاتوري، وعلى الأقل نحن لدينا دستور وقانون وبرلمان منتخب من الشعب ولدينا رئيس منتخب من الشعب ونقول لمن يتطفل على السياسة أن أسلوب التغيير في الأنظمة الديمقراطية هو بإجراء الانتخابات لينتخب الشعب من يريد ويغير من يريد عبر الانتخابات الحرة والنزيهة واليمن من أوائل الدول التي شهد لها العالم بالممارسات الديمقراطية سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، أما أسلوب الفوضى وعرقلة الانتخابات واللجوء إلى زرع الفتن فهو مرفوض تماماً يرفضه شعبنا الأبي والذي تحطمت أمام إرادته كل المؤامرات ونذكر مروجي الفتنة من الأشقاء والأصدقاء بالمثل القائل »ما أمسى عند جارك أصبح في دارك« ومن المفارقات المضحكة في تلك القنوات أنها تتجاهل الملايين من أبناء اليمن الذين يخرجون في مسيرات في كافة المحافظات تدعو إلى الأمن والاستقرار ورفض الفوضى وتدعو إلى إجراء الانتخابات وتؤيد مبادرة رئيس الدولة وتركز على بعض المسيرات المحدودة للمعارضة!! وكذلك تأتي بخبر خروج مسيرة محدودة مؤيدة للنظام في البحرين في خبر عاجل بينما المسيرات المعارضة للنظام في البحرين أكبر حجماً!!

أما خطاب الشيخ/ القرضاوي فإن صدمة العقلاء فيه ما بعدها صدمة وحسبنا الله ونعم الوكيل ونقول له تذكر أن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها وأنت يا شيخنا العزيز تدعو إلى الفتنة وتنسى قول الله عز وجل »والفتنة أشد من القتل« وقوله تعالى »والفتنة أكبر من القتل«، وكان وكان يجب على القرضاوي أن يقف على ما أنتهى إليه علماء اليمن في مقترحهم ومبادرتهم لحل الأزمة أم أنه يطبق المثل المصري القائل (اللي يتلسع من الشربة ينفخ في الزبادي)!!! وعموماً إذا كان ذلك هو حال أولئك المحللين نقول لإخواننا في المعارضة لو أن أبواق الإعلام المشبوه ترى سلامة وجهتكم لوقفت ضدكم لأنها لا تريد الخير لليمن بأكمله مؤيدين ومعارضين فأفيقوا وانظروا لمصلحة الشعب العليا وكل المطالب المشروعة متفق عليها وحافظوا على الشعرة التي لن زالت تربطكم بالشعب وتذكروا أن الشعب لن يرحم والتاريخ لم يرحم من يرفض السعي نحو الإصلاحات التي اتفق عليها بنظر جمعية علماء اليمن المرجعية وصدقوني لن يأبه أحد لمصلحة اليمن وأمنه واستقراره غير أبنائه ولنقف جميعاً ضد كل السلبيات ولنقف أيضا جميعاً مع كل الإيجابيات ولنحافظ على منجزات ومقدرات الشعب للأجيال القادمة وعاشت اليمن.. حرة.. موحدة.. آمنة... مستقرة..

والله من وراء القصد..

في مواجهة الفساد

د.محمد علي بركات

□ .. أول الطريق للقضاء على الفساد هو الوقاية منه واجتثاث أسبابه وآثاره التدميرية ، وكذا المبادرة بتقديم قضايا الفساد إلى القضاء وتقديم الفاسدين وفي مقدمتهم (عتاولة الفساد) إلى العدالة .. ولا شك أن عملية الإصلاح ليست مستحيلة .. ونجاحها مرهون بتوفر عنصرين أساسيين أولهما الإرادة والآخر الإخلاص أس الفضيلة .. ولم تعد قضية الفساد قضية محلية فحسب بل أصبحت قضية إقليمية وعربية ، وكانت اليمن من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد .. وذلك يمثل أحد أشكال التعاون الجاد .. مما يشير بوضوح إلى اهتمام الدولة وجديتها لتحقيق هذا الهدف لما يشكله من أهمية نظراً لتفاقم ظاهرة الفساد في كثير من البلدان وما تزال حتى اللحظة في انتشار وازدياد ..

والحقيقة أن التصدي للفساد ومحاربته يعتبر أمراً صعباً يتطلب جهوداً وإمكانات كبيرة لأنه نتاج لممارسات خاطئة ظلت تتكرر لفترات طويلة .. انعكست بشكل سلبي خطير على الوطن وأبنائه وشكلت خللاً تحول إلى ظاهرة خطيرة أسهمت في وجودها معظم شرائح المجتمع سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة .. وكان في الصدارة ذوي النفوس الضعيفة إلى جانب المتنفذين أصحاب الأساليب المتجددة في كل اختلال ومفسدة.

وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير للتصدي لهذه الظاهرة المذمومة .. أهمها إعداد مشروع القانون الخاص بمكافحة الفساد وذلك يكفل محاسبة مرتكبي جرائم الفساد وحماية الأموال العامة .. وقد حدد القانون عدداً من جرائم الفساد والإفساد تأتي في مقدمتها الجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني وبالوظيفة العامة أو المخلة بسير العدالة ، ورشوة الموظفين واختلاس الممتلكات .. وكذلك جرائم التزوير والتزييف والتهرب الجمركي أو الضريبي ، والغش والتلاعب في المناقصات والمزايدات.

ولم يكن قانون مكافحة الفساد هو الوحيد ، بل أعدت بعض القوانين المتعلقة بنفس القضية .. كقانون غسل الأموال ، وقانون إقرار الذمة المالية وأيضاً قانون المناقصات والمزايدات ، وتلك قوانين بالغة الأهمية .. حيث تعزز من الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الداء ، ولكنها عملياً تظل في إطار إثبات حسن النية .. حتى يتم تفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع بصورة فعلية .. وإضافة إلى القوانين المذكورة تمت فيما مضى إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تعزيزاً لصلاحياته ودوره في الحفاظ على المال العام ، وتم ذلك في إطار مشروع تحديث الخدمة المدنية.

وفي هذا الاتجاه أكد المعنيون بأنه تم إنجاز العديد من الأنشطة المؤسسية والتوعوية المتعلقة بمكافحة الفساد وفي مقدمتها استكمال تطوير البناء المؤسسي للوحدات في سبيل تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية .. إضافة إلى دعم وتطوير منظومة حماية المال العام من خلال تحديث التشريع الرقابي لجهاز الرقابة والمحاسبة وإيجاد آلية تنسيق مع الأجهزة القضائية .. وإضافة إلى كل ذلك أنشئت الهيئة العليا لمكافحة الفساد وتلك خطوة جد إيجابية.

تلك هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة كافة الاختلالات التي تقف عائقاً أمام حركة التطور والنهوض واستكمال البناء المؤسسي الحديث للدولة اليمنية .. ويفترض أن تفعل جميع تلك الضوابط بشكل كبير لتكون كفيلة بالحد من المظاهر المختلفة للاختلال وكل ذلك يندرج ضمن أجندة الإصلاحات الوطنية الشاملة.

وإضافة إلى التدابير المذكورة هناك معالجات وإجراءات يجب تفعيلها وتطبيقها على مختلف المستويات بحزم وشدة .. أهمها التعاطي مع ظاهرة الفساد كقضية مجتمعية بعيدة عن التكريس الخاطئ والمزايدة .. وأن تعم عملية الإصلاح مختلف الأجهزة ذات الصلة سواء القضائية أو الرقابية ، والأجهزة العقابية أو التنفيذية .. وتفعيل الشراكة واكتمال التنسيق والتعاون والفهم المشترك بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد والأجهزة القضائية .. وذلك لتتحقق فيما بينها العلاقة التكاملية.

وإلى جانب مواجهة هذه الظاهرة المقوتة بمختلف الطرق وبشتى الأساليب يجب البحث عن أسبابها وأيضاً عن طرق معالجتها التي يفترض أن تتسم بالحكمة والعقلانية .. وللوقوف على بعض الأسباب المؤدية للفساد سنجد أن أهمها القصور الذي يعاني منه البناء المؤسسي للوحدات الحكومية .. وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ، وغياب التوصيف الوظيفي وتداخل الاختصاصات ، بالإضافة إلى غياب المساءلة الإدارية .. وعدم تفعيل مجالس التأديب وضعف إجراءات الضبط ، وندرة وجود اللوائح التنظيمية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة ومهمة كل فرد في المجتمع ، ولابد أن تتضافر جميع الجهود الرسمية والشعبية للتصدي له وإيجاد استراتيجية واضحة في سبيل القضاء عليه فتلك مهمة وطنية .. وفي إطار الرقابة هنالك أهمية بالغة لتفعيلها باستمرار وبالأخص الرقابة السابقة .. يلي ذلك الرقابة المصاحبة للعمليات والإجراءات المتعلقة بالأموال والممتلكات العامة لتعقبها الرقابة اللاحقة .. وكذلك ضرورة تفعيل مبدأ الثواب والعقاب وتعزيز مبدأ الشفافية والعمل على معالجة الاختلالات وأسباب نمو الفساد ، وكذا تعزيز آليات كشف حالاته المختلفة .. وتشديد العقوبات حيال مرتكبي هذه الأفعال المنحرفة.

ولا بد أن يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة هذه الآفة .. والعمل بجدية على رفع مستوى الوعي الجماهيري بما لهذه الظاهرة من آثار سيئة وتأثيرات سلبية على أوضاع المجتمع المعيشية .. وتلك هي القضية.

Drbarakato@gmail.com

الأمن مسؤولية الجميع..!!

عبدالله البحري

●،، بحس وشعور أمني ووطنية عالية نلمس جهوداً لأولئك الأبطال المنتمين لقطاعات وأجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية وهم يؤدون واجباتهم في حراسة وحماية تلك المسيرات الشعبية بمكوناتها وأطيافها وخاصة عندما تتجسد وتنسجم الأهداف والمبادئ والثوابت الوطنية ممثلة بالاصطفاف الوطني الواحد وتترجم على أرض الواقع وعند كل ملمة أو أزمة تحدث في يمن العزة والمجد..

عندما نتحدث عن واجبات ومهام القوات المسلحة والأمن فإننا نزهو ونفخر بهذه المؤسسة الوطنية الكبرى نتيجة أدائها ودورها الوطني في حماية وصون مقدرات الشعب اليمني العظيم، ولعل توجهات قيادتنا الحكيمة بزعامة موحد اليمن وباني النهضة المباركة ومرسخ الديمقراطية فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالاهتمام بهذه المؤسسة الوطنية ورعايتها لكونها صمام الأمان والرافد الحقيقي للتنمية والبناء وبدونها تتوقف المسيرة وعجلة التنمية.

أعود للقول بأن أهمية المشاركة والمساندة في جهود ومهام رجال القوات المسلحة والأمن وعبر التعاون في بعض ما يجب منعه من الفوضى وسد الطرق أمام أي محاولات أو مؤامرات تستهدف أمن واستقرار الوطن، ولابد أن نسجل هنا كلمة وفاء وتقدير وعرفان لكل جندي وصف وضابط يؤدي واجبه دون منة أو أذى، ولكل شهيد قدم روحه الطاهرة فداء ودفاعاً عن الوطن وترابه الرحمة والغفران من الخالق عز وجل سائلين رب العزة أن يجنب بلادنا وقيادتنا وشعبنا صنوف المؤامرات والشرور وأن يبطش بكل خائن وعميل فإن بطشه أليم شديد.. والله المعين والموفق.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

أغلقوها ... يرحمكم ربّي!!!

مَنْ ينظر إلى الجامعة العربية سيدرك كم هو الحال البائس الذي يعيشه العالم العربي.

ولنبدأ من الآخر، فقد قررت الجامعة عقد اجتماع على مستوى الوزراء للوقوف على الوضع في ليبيا، تحددت الجمعة للاجتماع، ثم أُجّل إلى السبت، والمراقب والمحلل والمطّلع يدركون أن أي اجتماع سواءً عقد في جمعة المسلمين أو سبت اليهود لن يقدم ولن يؤخر، كما هو حال القمم العربية، التي فعلت الجامعة خيراً – وهو التصرف الوحيد المعقول خلال هذا العام – حين أجّلتها، ولو هناك عقل لألغتها نهائياً من أجندتها، إذ لا خير لا في قمم ولا في خطابات مللناها تتكرر في الحفل «التهريجي» السنوي الذي يختلف المشاركون فيه على كل شيء بمجرد خروجهم من قاعات الاجتماعات، وللأسف صارت التليفونات «السيارة» وبالاً على هذه الأمة، إذ كانت التليفونات الأرضية على الأقل تدع المشاركين يخرجون إلى خارج القاعة، أما «السيَّار» فيوفر الفرصة للاختلاف في القاعة!!

منذ اللحظة التي وجدت هذه الجامعة وهي لم تضف إلى ما سمِّي «العمل العربي المشترك» ما يشي بأن ثمة عملاً عربياً موحداً يعطينا بعض الدليل على أن العرب تجمعهم رؤية واحدة!!

وحدها حرب غزو العراق أو ما اتفق على تسميتها حرب الخليج الأولى بدا أن عملاً مشتركاً واحداً قد تم، وهي طبخة منح الغزو الأمريكي غطاء يراد له الآن أن يتم من جديد في سماء ليبيا، وحيث يتحول الغرب دائماً إلى مقاول أنفار يتحول العرب في جامعتهم إلى مزورين أو شاهدي زور في أضعف الأحوال وغصباً عنهم!!

لأول مرة اتخذت الجامعة قراراً بدا للوهلة الأولى أنه ينم عن استقلالية في اتخاذ القرار، ثم تبيّن لاحقاً أنه لا يسمن ولا يغني من جوع، فقد منعت مشاركة مندوبي ليبيا أو مندوب ليبيا من المشاركة في الاجتماعات، في الوقت الذي قد ذهبت فيه ليبيا من زمان إلى محيطها الأفريقي، سواءً بالصح أو بالغلط!! ولولا «عند الله وعندك لا تفضحنا» لكانت خرجت منها من لحظة أن ارتفع صولجان الملك الأفريقي، تقول الضرورة الآن بأن العرب لم يعودوا في حاجة إلى جامعة، لأنهم بالأصل لا يجمعهم جامع اللهم سوى الظهور في صور جماعية سئم المشاهد من رتابتها، وحين يترك السيد عمرو موسى للذهاب للترشح للرئاسة في مصر، لا أدري مَنْ هو «الموّف» الجديد ليترأس كياناً لا وجود له حتى في المجالات غير السياسية، وكما قال بورقيبة ذات صباح إن باريس أقرب إلى مكة!! تبدو عواصم الغرب دائماً أقرب إلى الجامعة من القاهرة!!

ولكي لا نكون مبالغين، لماذا لا نقول إن اللحظة الحرجة التي يشهدها العالم العربي، وهي ربما نهاية مخاض طويل، يجدر بالجامعة أن تجمد أو تعلق أنشطتها – حيث لا جدوى منها – حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسود، وإذا كانت النيّة على طريقة طيبة الذكر تقية الطويلية حين قالت للبيض : «علي عدشي نيّة»، إذا كانت النية لا تزال قائمة في أن يظل العرب عرباً فلا بد لهم من صيغة جديدة، وإن كانت الأحداث التي لا تزال ترسم المشهد تشي بلا رغبة في أي عمل عربي مشترك، لأن لا عمل مشترك سوى خسارة تتكبدها خزائن العرب الفقراء على مندوبين لا يقدمون شيئاً!! مثل حال بلادنا تحديداً في تواجدها في قاعة الاجتماعات، حيث لا تدري ماذا يفعل مندوبها!! ورحم الله الكبسي، مندوب الإمام إلى الجامعة، حيث كان على الأقل مشغولاً طوال السنوات التي قضاها هناك بسؤال لم يجد له إجابة طوال فترة مندوبيته : كيف دخلت تلك الطاولة الطويلة العريضة إلى القاعة؟ فعلى الأقل كان لديه ما يشغله، أما مندوبونا في السنوات من ١٩٦٢م إلى اللحظة لا تدري ماذا قدموا، على الأقل حتى كتاباً نقرأه عن عمل عربي مشترك، فقد صارت عذراً للنقاهة على ضفاف النيل!!

الآن يشهد العالم العربي ما يشهده وتكاد الجامعة لا تدري ماذا تفعل، وهي كذلك، لأن لا قدرة للعرب على التأثير، حتى في ما تعانيه أنظمتهم، لأن الصناعة غربية في الأساس، والكل العربي مجرد منفذ له أو عليه!!

والحال كذلك وأفضل من الهدر المالي الذي يضخ إلى جيوب أصحاب بدل السفر وتذاكر الطيران التي يمكن أن تنقذ مواطناً عربياً من المرض، لماذا لا تجمد الجامعة أو تعلق أو تغلق أعمالها وأبوابها حتى يتبين هذا الجسد الهامد ما الذي سينقشع عنه الضباب، لأن لا رؤية ولا رؤى، بل إهدار وقت وجهد المصورين الذين يبدو أن الشارع بحاجة ماسة لهم أكثر!!

أخاف من المظلة التي ستمنحها «الجامعة» لحظر شبيه بما حصل في العراق، لتنضم ليبيا إلى فلسطين والعراق وجنوب البشير الذي ضاع!!

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

لمن تعمل قناة الجزيرة؟

عبدالله علي النويرة

●،، الإعلام في العصر الحديث هو ركيزة من ركائز العولمة وخلط الأوراق وتشويه الصور أو تلميعها وهذا الأمر مشاهد وملموس على مستوى العالم الذي أصبح قرية صغيرة متداخلة فيما بينها وما يحدث في أقصى المعمورة يؤثر بطريقة أو بأخرى على سائر الناس بمختلف شرائحهم ومواقعهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالتفاعل الذي يحصل نتيجة للتغطية الفورية لأي حدث يحصل في العالم التي تقوم بها وسائل الإعلام شيء لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني، ونحن في الوطن العربي جزء من هذا العالم المتشابك ونتأثر بما يحصل فيه سلباً أو إيجابا بفعل وسائل الإعلام العربية التي تملأ الفضاء وتتنافس على الحصول على الأخبار أولاً بأول وكل قناة تتعامل مع ما يحصل في العالم بناء على التوجهات التي تحكم العاملين فيها وهذا من حقها ولكن قناة تدعي الحياد وأنها تخدم المواطن العربي بالدرجة الأولى تلك القناة هي الجزيرة التي أصبحت اخطبوطاً مؤثراً على فكر المواطن العربي بفعل الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها وبفعل اجتهاد العاملين فيها وقدرتهم على التلون والتفاعل مع التعليمات التي تصدر إليهم.

لقد سبق وأن كتبت أنا وغيري عن قناة الجزيرة وأدوارها المشبوهة التي تقوم بها في التأثير السلبي على المواطن العربي ذلك أن هذه القناة تدس السم في العسل وهي تصنع من الحبة قبة وتعمل على خلخلة الكيانات العربية بكل نشاط ووفقا لخطة يبدو أنها مدروسة بعناية وبطريقة علمية حتى تحقق غرضها وهي تؤدي دورها بكل إتقان وبراعة.

إن المشاهد الحصيف عندما يتابع برامج هذه القناة يجد أنها ذات توجهات أبعد ما تكون عن خدمة مصالح الأمة وهو يلاحظ أنها تعمل بكل جد ونشاط على زرع ودس الدسائس بين الشعوب العربية بعضها ببعض وبين الشعوب العربية وحكامها وتجد أن هناك زيادة أو نقصاناً في التغطية الإعلامية بين فترة وأخرى لأخبار بعض الدول فتقوم بتضخيم هذه الأخبار في فترة وتقوم في فترة أخرى بتجاهل ما يحصل في تلك الدولة وكأن هناك رياحاً تتولى توجيهها حسب المصالح التي تحكم توجهات هذه القناة وكم يصاب الإنسان بالغثيان من طغيان الهدم الذي تقوم به هذه القناة في وجدان المواطن العربي ابتداء بالتشكيك في قياداته التاريخية ومرورا بالترويج للثقافة الغربية وانتقاماً من دول بعينها حتى تركع هذه الدول وتصبح ذليلة أمام الدول الغربية والصهيونية العالمية ولذلك نجد أن هذه القناة المشبوهة تتغاضى عن ما يحدث من أنظمة بعينها وإن تناولت ما يحصل فيها فباستحياء وبطريقة مبتسرة لمصلحة تلك الدولة وذلك النظام.

إن من باعوا أنفسهم للشيطان هم أولئك العملاء الذين يعملون بكل جد واجتهاد للقضاء على ما بقي للمواطن العربي من كرامة وعزة نفس، كل ذلك في سبيل الحصول على الأوراق الخضراء ولكنها ستكون وبالا عليهم بإذن الله وسيكونون عبرة لغيرهم في قادم الأيام.

alnwoirah3@gmail.com